

اليوم و«عناوين» تبنتا القضية وتناولتاها بجرأة

## العفو الملكي عن «روزانا وإيمان» انتصار لحرية الصحافة والإعلاميين اختصاص الإعلام بالفصل في المخالفات الإعلامية بعيداً عن الحاكم إعادة القضية لقناتها الشرعية تصحيح لوضع خاطئ



صورة صوتية لما نشرته «اليوم» حول القضية



(اليوم)

شعار صحيفة عناوين الالكترونية

## اليوم - الدمام

**جاء العفو الملكي عن الاعلاميين روزانا اليامي وايمان رجب المتهمين بالتنسيق والترتيب لبرنامج «أحمر بالخط العريض» وعلاقتها بالحلقة الشهيرة للمتهم مازن عبدالجواد المعروفة بقضية الماهر بالمعصية. واسقاط حكم محكمة جدة الجزئية عن اليامي بجلدها 60 جلدة، انتصارا لحرية الصحافة والاعلاميين وقيم العدل والتسامح بالملكة، وترسيخا لاختصاص وزارة الثقافة والاعلام بالتحقيق في المخالفات الإعلامية بعيدا عن المحاكم.**

لا يجوز أن تنظر المحكمة الجزئية في القضايا الإعلامية فأن يحاكم صحفي بسبب عمله أمام جهة أخرى غير لجنة نظر المخالفات بوزارة الإعلام هو خطأ يستوجب التعديل ولا زلت أصر على أن القضية بكاملها من اختصاص لجنة نظر المخالفات بوزارة الإعلام فموضوع القضية واحد ودليل الاتهام واحد والمتهم الرئيسي في القضية واحد هو قناة «LBC» الفضائية. وتمسكت برأيي في كل مراحل الدعوى حتى صدور الأمر السامي بالعفو عن الاعلاميين المتهمين بالدعوى.

## طرح جريء

وعبرت الإعلامية روزانا اليامي عن بالغ شكرها لخدام الحرمين الشريفين على العفو الذي صدر لها هي وزميلاتها بعد أن صدر في حقها حكما بجلدها لعملها في قناة غير مرخص لها بالملكة. وقالت ان ملك الانسانية انصفها بهذا العفو ورفع رأسها، مؤكدة انها لم تكن تقصد الاساءة للوطن. كما شكرت «اليوم وعناوين» على موقفهما المشرف وطرحهما الجريء للقضية طوال مراحلها التي توجت في النهاية بالعفو الملكي الكريم، وقالت: اشكر كل زميل صحفي وكل كاتب وقف معي في المحنة التي تعرضت لها. وكنت على يقين أنني لن اتعرض لظلم في بلد التسامح وانها وافقت على الحكم معتبرة الحكم «قضاء وقدر». مؤكدة انها لن تتعامل مع القناة بعد أن اكتشفت أهداف القناة في برامجها التي تسيء للمملكة والمجتمع السعودي.

غير مرخصة وهذا من اختصاص الإعلام وليس المحاكم. وأكد أنه في وقت سابق اعيدت قضية مماثلة من المحاكم لوزارة الإعلام وكانت واقعة مشهورة. اما أمين عام هيئة الصحفيين الدكتور عبدالله الجحلان فقال إن الهيئة معنية بحماية المنتسبين لعضويتها ومع جميع الصحفيين حتى الذين لم ينتسبوا لها في كثير من المواضيع معتبرا أن العفو عن الاعلامية وحالة القضية الى وزارة الاعلام أرسى حرية الصحافة وصحح الاوضاع.

## لجنة المخالفات

وقال المحامي سليمان الجميبي: تأكدت منذ الوهلة الاولى من خروج القضية عن ولاية المحاكم وأيدني في ذلك رئيس المحكمة الجزئية في جدة عندما صرح بأنه جرى العرف على نظر القضايا الإعلامية أمام وزارة الإعلام إلا أن المحكمة قبلت نظر القضية مخالفة بذلك النظام أولاً ورأي رئيسها ثانياً، وأن القضية إعلامية وأنه

صدر من جهة غير مختصة بالنظر في قضيتها. وأكدوا أن العفو عزز حرية الإعلام السعودي لانه في حالة تنفيذ الحكم السابق بجلد الاعلامية وعدم اعادته للجهة المعنية «وزارة الإعلام» كان كل إعلامي سيشعر بعدم الأمان الوظيفي وتعرضه للتوقيف على خلفية قضايا النشر.

## قضية إعلامية

فيما أكد رئيس هيئة الصحفيين السعوديين ورئيس تحرير صحيفة «الرياض» تركي السديري في حديث سابق لـ «اليوم» أن القضية إعلامية وتدخل القضاء فيها من البداية كان مخالفا لقرار الدولة والنظام الذي ينص على أن القضايا الإعلامية يتم النظر فيها من قبل لجنة المخالفات بوزارة الإعلام. وأكد أن كل ما يتعلق بوسائل الإعلام يجب النظر فيه من قبل الجهة المعنية وهي وزارة الإعلام سواء كانت وسائل الإعلام مرخصة أو

«اليوم» وصحيفة «عناوين» الإلكترونية تبنتا القضية منذ بدايتها وتابعتا تفاصيلها أولاً بأول، وأكدتا منذ الوهلة الاولى على عدم اختصاص المحاكم بالقضية التي هي من صلب اختصاص وزارة الإعلام كون القضية إعلامية بامتياز. وان محاكمة صحفي بسبب طبيعة عمله أمام جهة أخرى غير لجنة نظر المخالفات بوزارة الإعلام خطأ جسيم يستوجب التعديل.

وأثارت القضية التي حرصت «اليوم» و «عناوين» الإلكترونية على متابعة مجرياتها وإجراء لقاءات مع صحفيين وقانونيين لقناعتهم بأن القضية إعلامية ودعتا الى تحرك الصحافة والمستولين بعد صدور حكم 60 جلدة على الإعلامية اليامي في سابقة هي الأولى من نوعها، لمخالفتها الإدارية وعملها في وسيلة إعلام غير مرخصة دون إذن. وتابعت الصحيفتان حملتهما الى ان صدر الأمر السامي الكريم بالعفو عن الاعلاميين المتهمين في الدعوى وانتصارا لقيم العدل وإحفاقاً للحق.

## صدق التوقعات

وأشاد اعلاميون وقانونيون بدور «اليوم» و«عناوين» الإلكترونية في طرح القضية بجرأة ودفاعهما عن حرية الإعلام والإعلاميين، واتفقوا على ان القضية ليست من اختصاص المحاكم وإنما تعود للجنة المخالفات بوزارة الإعلام. وأشاروا الى أن الإعلامية ربما كانت لا تعلم ان الجهة المسئولة عنها وزارة الإعلام وان الحكم عليها